

فلسطين 2022 عام الاشتباك والمقاومة.. فماذا يحمل العام الجديد؟



جاء عام 2022 بالنسبة إلى الفلسطينيين كما كان متوقعًا بعد هبة القدس التي اندلعت شرارتها في مايو/ أيار 2021، وما تبعها من معركة سيف القدس التي شكّلت حدثًا دراماتيكيًا في تاريخ الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي.

وسجّل عام 2022 استمرارًا في حالة التوسع الأفقي والرأسي على صعيد المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، بعد سنوات من المراوحة في المكان والاعتماد على العمل الفردي الذي يصفه الاحتلال بـ“الذئب المنفردة”، في إشارة إلى العمليات الفردية.

بالإضافة إلى ذلك، شهد هذا العام استمرار الجمود السياسي على مستوى العلاقات الداخلية بين الفصائل الفلسطينية، في ظل فشل كل مساعي إنجاز المصالحة الفلسطينية، وإنهاء الانقسام السياسي الحاصل منذ عام 2007.

عدا عن ذلك، فإن المشروع السياسي الذي لا تزال السلطة الفلسطينية تعوّل عليه، لا يزال بعيد المنال في ظل التنكر الإسرائيلي المستمر لذلك، وغياب الدور الأمريكي الضاغط على الاحتلال للعودة إلى طاولة المفاوضات “المجمّدة” منذ قرابة 10 سنوات.

اللافت بالنسبة إلى سكان قطاع غزة في الشق الاقتصادي، هو سماح الاحتلال الإسرائيلي بعودة العمّال للعمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948، بعد أن جمّد ذلك منذ بداية فرض الحصار كخطوة عقابية عام 2007.

ويشكّل صعود حكومة يمينية متطرفة بزعامة بنيامين نتنياهو إحدى العقبات التي تنتظر المشهد السياسي الفلسطيني خلال عام 2023، بطريقة قد تؤجّج الصراع أكثر وتؤدّي إلى مواجهة مفتوحة في الضفة والقدس المحتلّين وقطاع غزة.

ولعلّ اللافت في هذا العام كان معركة “وحدة الساحات” التي خاضتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، بعد مرور نحو عام فقط على معركة “سيف القدس”، والتي جاءت كردّة على انتهاكات الاحتلال

الحاصلة في الضفة الغربية.

أما اقتصادياً، فلم يختلف حال الفلسطينيين كثيراً في هذا العام، إذ استمرت الأزمات الاقتصادية التي تعصف بكل من السلطة الفلسطينية في رام الله والحكومة الفلسطينية في غزة التي تديرها حركة حماس، حيث يتراوح مجمل صرف الرواتب بين الحكومتين ما بين 60% و80% من إجمالي الرواتب. غير أن اللافت بالنسبة إلى سكان قطاع غزة في الشق الاقتصادي، هو سماح الاحتلال الإسرائيلي بعودة العمّال للعمل داخل الأراضي المحتلة عام 1948، بعد أن جمّد ذلك منذ بداية فرض الحصار كخطوة عقابية عام 2007.

يستعرض "نون بوست" في هذا التقرير أبرز الأحداث التي عصفت بالقضية الفلسطينية خلال عام 2022، وأبرز التوقعات على المشهد السياسي والداخلي للقضية الفلسطينية خلال عام 2023 في ضوء المعطيات القائمة.

صواريخ البرق والرعد.. افتتاح خاصّ للعام

جاء افتتاح عام 2022 مختلفاً بالنسبة إلى الفلسطينيين، فمع ساعات الصباح الأولى لـ 1 يناير/ كانون الثاني، انطلقت صواريخ بعيدة المدى صوب مدينة تل أبيب، حيث سقط صاروخان قبالة سواحل المدينة التي تشكّل المركز الحكومي والاقتصادي للاحتلال.

ولم تعلن أي من فصائل المقاومة الفلسطينية مسؤوليتها عن إطلاق هذه الصواريخ، رغم أن ما يُعرف بـ "صواريخ البرق أو الرعد" تنسب إلى حركة حماس الممسكة بزمام الحكم في قطاع غزة، ويات وصف هذه الصواريخ مرتبطاً بانطلاقها نحو المدن الكبرى المحتلة، مثل تل أبيب أو ضواحيها، في أوقات التصعيد الطفيفة وتحديداً أوقات فصل الشتاء.

وشكّل انطلاق هذه الصواريخ بشكلٍ مفاجئ نحو تل أبيب صدمة للاحتلال الإسرائيلي والوسطاء على حدّ سواء، حيث جاءت في وقت كان الهدوء الحذر يخيم على الأجواء بعد انتهاء معركة "سيف القدس" التي استمرت 11 يوماً.

موجة العمليات.. الداخل ينتفض

سجّل مارس/ آذار ضربة البداية الحقيقية بالنسبة إلى المشهد الفلسطيني خلال عام 2022، بعد أن شهد هذا الشهر سلسلة من العمليات التي نفذها مقاومون فلسطينيون في عمق الداخل المحتل وأسفرت عن تسجيل ما لا يقلّ عن 15 قتيلاً.

البداية كانت في عملية الطعن التي نفذها فلسطيني من النقب المحتل، وهو محمد أبو العقيان، في 23 مارس/ آذار، إذ قتل 4 إسرائيليين طعناً في مدينة بئر السبع المحتلة عام 1948، تبعها عملية مزدوجة بتاريخ 27 مارس/ آذار، قتل فيها ضابطان من قوات ما يسمّى "حرس الحدود" برصاص فلسطينيين من سكان أم الفحم، هما أيمن وإبراهيم اغبارية، في عملية إطلاق نار بالخضيرة.

وفي 29 مارس/ آذار الماضي، قتل 5 إسرائيليين في عملية إطلاق نار بمدينة بني براك، نفذها الشاب ضياء حمارشة من سكان جنين، وفي 7 أبريل/ نيسان قتل 3 إسرائيليين في عملية إطلاق نار في شارع ديزنغوف بمدينة تل أبيب، على يد الشهيد رعد خازم من سكان جنين.

كاسر الأمواج.. فشل إسرائيلي جديد

مع تنامي معدل العمليات الفلسطينية في الضفة المحتلة، أعلن الاحتلال الإسرائيلي في 31 مارس/ آذار 2022 اسم "كاسر الأمواج" كعملية أمنية تستهدف الضفة والقدس المحتلتين، لمنع وصول منفذي العمليات إلى الداخل المحتل ووقف عمليات المقاومة في مدن الضفة المختلفة.

العملية التي جاءت كردة فعل إسرائيلي أولي على موجة العمليات التي ضربت العمق المحتل عام 1948، لم تحقق النتائج المرجوة مع استمرار اتساع رقعة المقاومة في الضفة، وانتشار التشكيلات العسكرية المختلفة أفقيًا ورأسياً في المدن والقرى الفلسطينية.

اللافت الوحيد في هذه العملية هو حجم الاعتقالات الكبيرة التي شتها الاحتلال منذ بداية عام 2022، والتي تتجاوز 5500 حالة اعتقال بحسب بيانات نادي الأسير الفلسطيني، وهو مؤسسة غير حكومية تنشط في مجال الأسرى.

وتتضح معالم الفشل الإسرائيلي في أعداد عمليات إطلاق النار التي تجاوزت 300 عملية إطلاق نار، أسفرت عن مقتل 31 إسرائيليًا بينهم عدد لا بأس به من الجنود والمستوطنين، فضلًا عن عشرات الإصابات باستخدام مختلف أدوات المقاومة في الضفة والداخل والقدس.

مايو الأسود.. الصحافة في مرمى الاستهداف

أفاق الفلسطينيون في 11 مايو/ أيار على جريمة قتل مراسلة "الجزيرة" شيرين أبو عاقلة، وإصابة الصحفي علي سمودي خلال اقتحام الاحتلال مخيم جنين صباحًا، ومحاصرته أحد المنازل في حي الجابريات حيث كانت أبو عاقلة وسمودي يغطيان الاقتحام الإسرائيلي إعلاميًا ويلبسان ملابس الصحافة.

شكّلت هذه الجريمة ضجة دولية وعربية وفلسطينية لا يزال الاحتلال يعيش صداها حتى الآن، نتيجة المطالبات المستمرة في تحقيق دولي يقدّم مرتكب هذه الجريمة ومعطي القرار باستهداف أبو عاقلة وزميلها الصحفي السمودي للعدالة.

ولم تستطع الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجي للاحتلال الإسرائيلي، أن تدافع عنه أمام الضغوط الداخلية والدولية بالتحقيق في هذه الواقعة، فإلى جانب كون أبو عاقلة صحفية فهي تحمل الجنسية الأمريكية منذ سنوات طويلة.

وحدة الساعات.. مواجهة جديدة

الحرب على غزة عام 2022، تُعرف إسرائيليًا باسم "الفجر الصادق" أو "عملية وحدة الساعات" كما أطلقت عليها حركة الجهاد الإسلامي، اندلعت شرارتها عشية 5 أغسطس/ آب 2022، حينما استهدف الاحتلال أحد أبرز قادة سرايا القدس وقائد لوائها الشمالي تيسير الجعبري.

قدّر الناطق باسم جيش الاحتلال اليوم الأول من العملية بأنه تمّ خلاله اغتيال ما مجموعه 15 ناشطًا من الجهاد الإسلامي، بينما تحدثت وزارة الصحة الفلسطينية عن مقتل 10 بينهم مدنيين وطفلة لم تتجاوز الخمس سنوات، وسيّدة في الثالثة والعشرين من عمرها.

أعلنت سرايا القدس في المقابل إطلاقها "عملية وحدة الساعات"، وقد جاء البيان المقتضب في اليوم الثاني لبدء الهجوم الإسرائيلي، وفيه ذكرت أن "عملية وحدة الساعات" قد بدأت فعليًا ردًا على العدوان الصهيوني كما وصفته في بيانها.



بدأت التوترات عقب اعتقال قوات الاحتلال لأحد قادة حركة الجهاد الإسلامي في الضفة الغربية، وهو بسام السعدي، قبل أيام قليلة من الهجوم، حيث أرسلت تل أبيب تعزيزات جنوبيًا وذلك بعد تهديدات بشنّ هجوم من غزة، وجدير بالذكر هنا أن مسؤول مكتب الإعلام للجهاد الإسلامي ذكر أنه كانت هناك اتصالات حتى قبل ساعة من القصف، وكانت ردود الحركة إيجابية حول هذه الاتصالات.

وعلى إثر العدوان الإسرائيلي، دكت سرايا القدس المدن المحتلة بما في ذلك تل أبيب بمئات الصواريخ، حيث أطلقت الحركة 1100 صاروخ وقذيفة فضلاً عن الطائرات المسيّرة، وغيرها من العمليات الميدانية التي قامت بها ردًا على العدوان.

ومع التوصل إلى اتفاق التهدئة، أعلنت وزارة الصحة في غزة أن إجمالي أعداد الشهداء بلغ 41 شهيدًا بينهم 15 طفلًا، في الوقت الذي نعت فيه السرايا "12 شهيدًا من كوادرها في غزة بينهم قائدان عسكريان هما تيسير الجعبري وخالد منصور".

عربن الأسود.. مجموعة جديدة تثير القلق الإسرائيلي

بداية المجموعة تعود إلى حادثة اغتيال قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلي في عملية خاصة بمدينة نابلس لـ 3 شبان من نشطاء كتائب الأقصى في نابلس بتاريخ 8 فبراير/ شباط 2022، هم أدهم مبروكة (الشيشاني) ومحمد الدخيل وأشرف مبسلط، وظهور اسم كتيبة نابلس في وصف المجموعة التي ينتمي إليها الشبان الثلاث.

بعد ذلك قامت القوات الإسرائيلية باغتيال اثنين من نشطاء كتائب الأقصى في نابلس في 24 يوليو/ تموز 2022، وهما محمد العزيزي وعبد الرحمن صبح، ونجا إبراهيم النابلسي من الاغتيال وقتها، ويعتبر العزيزي من مؤسسي المجموعة الأولى.

بعد ذلك تمّ الإعلان رسميًا عن تشكيل مجموعة عربن الأسود في 2 سبتمبر/ أيلول 2022 خلال تأبين الأربعين لاغتيال محمد العزيزي وعبد الرحمن صبح، وتنظيم استعراض عسكري للمجموعات، والإعلان أن العزيزي وعبد الرحمن صبح هما مؤسسًا مجموعة عربن الأسود.

وظهر مقاومو العرين بكامل عدّتهم وعتادهم في صورة منظمة أبهرت جموع الفلسطينيين ممّن حضروا المهرجان ومن تابعوا المشهد إعلاميًا. وبعد اعتقال أحد مؤسّسي المجموعة، مصعب اشتية، من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وخروج المتظاهرين في مدينة نابلس إلى الشوارع احتجاجًا على اعتقاله، ومن ثم تبعه اغتيال سائد الكوني (22 عامًا)، أحد أبرز الناشطين بها، على يد القوات الإسرائيلية، حيث تمّت عملية اغتياله في منطقة التعاون بجبل جرزيم، أحد أهم جبال نابلس (جرزيم وعيبال) في 24 سبتمبر/ أيلول 2022؛ بدأ اسم المجموعة ينتشر بشكل واسع.

تتكون المجموعة من شباب في مقتبل العمر، يرتدون زيًا موحدًا باللون الأسود، وتغطي فوهات بنادقهم قطع من القماش الأحمر، لتؤكد أن لا رصاصة ستطلق هدرا، كما أنهم بعيدون عن أي تصرفات فردية، ولا يظهرون للإعلام إلا منضبطين وموحّدي الشكل والهيئة الخارجية.

المصالحة إلى الواجهة من جديد.. إحباط شعبي

لم يحظ الإعلان عن التوصل إلى اتفاق جديد من أجل إتمام المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس ومشاركة القوى المختلفة، باهتمام شعبي واسع، رغم المساعي الجزائرية الحثيثة التي بُذلت للوصول إلى شيء، وشكّلت تسريبات بعض الفصائل عن الاشتراطات التي وضعها رئيس السلطة محمود عباس، أبرز الانتكاسات للاتفاق قبل أن يبدأ تنفيذه.

الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه في 13 أكتوبر/ تشرين الأول 2022، تمّ بمباركة من الرئيس الجزائري ومشاركة أكثر من 13 فصيلة فلسطينيًا، ونصّ على التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية كأساس للصلمود والتصدي ومقاومة الاحتلال لتحقيق الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني، واعتماد لغة الحوار والتشاور لحل الخلافات على الساحة الفلسطينية، بهدف انضمام الكلّ الوطني إلى منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.



وأيضًا تكريس مبدأ الشراكة السياسية بين مختلف القوى الوطنية الفلسطينية، بما في ذلك عن طريق الانتخابات، وبما يسمح بمشاركة واسعة في الاستحقاقات الوطنية القادمة في الوطن والشتات، واتخاذ الخطوات العملية لتحقيق المصالحة الوطنية عبر إنهاء الانقسام، وتعزيز وتطوير دور منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها بمشاركة جميع الفصائل الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بجميع مكوناته ولا بديل عنه، وانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني في الداخل والخارج حيث ما أمكن، بنظام التمثيل النسبي الكامل، وفق الصيغة المتفق عليها والقوانين المعتمدة بمشاركة جميع القوى الفلسطينية، خلال مدة أقصاها عام واحد من تاريخ التوقيع على هذا الإعلان.

كما تضمن الإسراع بإجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وفق القوانين المعتمدة في مدة أقصاها عام من تاريخ التوقيع، وتوحيد المؤسسات الوطنية الفلسطينية وتجنيد الطاقات والموارد المتاحة الضرورية لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار ودعم البنية التحتية والاجتماعية للشعب الفلسطيني، بما يدعم صموده في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.

عام 2023.. المواجهة تتعزز والمصالحة تبتعد

تبدو التوقعات بالنسبة إلى العام المقبل مرتبطة بالواقع الميداني والسياسي في فلسطين، خصوصًا مع نتائج انتخابات الكنيست الإسرائيلي التي عززت من صعود الأحزاب الصهيونية الدينية، وانزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين أكثر وأكثر.

في هذا السياق، يؤكد الباحث والمختص في الشأن السياسي، ساري عرابي، أن التوقعات تصب في صالح توسع المقاومة أفقيًا ورأسيًا في الضفة والقدس المحتلتين بالذات، مع صعود الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو.

ويقول عرابي في حديثه لـ "نون بوست"، إنه إذا بقيت الأمور بالوتيرة نفسها ولم تخرج الأمور عن السيطرة، ستبقى في حالة متوسطة من خلال عمليات متفرقة مكثفة توقع المزيد من القتلى في صفوف الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه.

وبحسب الباحث والمختص في الشأن السياسي، إن جزءًا من أي مفاجأة قد تحدث في المشهد السياسي الفلسطيني خلال عام 2023، مرتبط بالحكومة الإسرائيلية القادمة التي تريد أن تجعل من السلطة الفلسطينية مجرد ذراع أمنية بصلاحيات اقتصادية في واقع الضفة بلا أفق سياسي، وهو أمر سيكشف أكثر عن مشروعية استقرار السلطة.

ويعتقد عرابي أن المقاومة الفلسطينية في غزة ليست بعيدة عن المشهد خلال العام المقبل، مع تحميل الاحتلال لها مسؤولية ما يجري من عمليات بطرق مباشرة وغير مباشرة، عبر مزاعمه بامتلاك معلومات عن قيام حركة حماس والفصائل الأخرى بتمويل بعض التشكيلات العسكرية في الضفة.

ويستكمل بالقول: "التهدئة مع قطاع غزة هشة، وبالتالي إن فرضية اندلاع مواجهة جديدة خلال العام المقبل ستبقى قائمة وواردة، خصوصًا مع انتهاء معركة وحدة الساحات التي جرت في أغسطس/ آب 2022 وخاضتها حركة الجهاد الإسلامي".

لا يبدو أن ثمة اختلافًا جديدًا بالنسبة إلى الفلسطينيين في ظل الأزمات الاقتصادية القائمة التي تعصف بالمشهد الفلسطيني، وانعكاسات السياسة على الواقع المعيشي في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في غزة.

في سياق متصل، يرى الكاتب والمحلل السياسي، مصطفى الصواف، أن التوقعات باندلاع مواجهة

جديدة هي الأبرز في بداية العام المقبل، أمام المشهد القائم حاليًا في الأراضي الفلسطينية ومع صعود حكومة يمينية متطرفة تقودها أحزاب صهيونية.

ويقول الصواف لـ "نون بوست" إن فرص تحقيق المصالحة الفلسطينية ستبقى غير قائمة، مع استمرار تواجد رئيس السلطة محمود عباس على رأس الحكم في الأراضي الفلسطينية، واستمرار حالة الجمود المسيطرة على المشهد السياسي.

ويرجح الصواف في حديثه أن تتصاعد وتيرة العمليات بشكل وحدة أكبر في الضفة والقدس المحتلتين، كنتيجة لسلوك الحكومة الإسرائيلية الجديدة مع صعود شخصيات متطرفة فيها، مثل سموتيريش وإيتمار بن غبير اللذين يمثلان أحزاب الصهيونية الدينية المتطرفة.

سياسيًا، يبدو المشهد الفلسطيني بانتظار نتائج ما ستسفر عنه تولى الحكومة الجديدة للاحتلال، وأبرز السياسات والقوانين التي ستسعى هذه الحكومة لتمريها على الفلسطينيين خلال الفترة المقبلة ضمن ائتلافها اليميني غير المسبوق.

أما اقتصاديًا، فلا يبدو أن ثمة اختلافًا جديدًا بالنسبة إلى الفلسطينيين في ظل الأزمات الاقتصادية القائمة التي تعصف بالمشهد الفلسطيني، وانعكاسات السياسة على الواقع المعيشي في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في غزة، واعتماد الضفة بوتيرة كبيرة على العمل داخل الأراضي المحتلة.